بعد فرض شروط ومعايير جديدة

نمر الصباح: قرار تنظيم المعارض يستهدف وضع ضوابط قانونية لإقامتها

أكد الوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة الكويتية الشيخ نمر الصباح أن قرار تنظيم المعارض التجارية الذي تعمل الوزارة على إعداده يرمي لوضع الضوابط القانونية اللازمة لتنظيم تلك المعارض بمختلف أنواعها.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الشيخ نمر بمناسبة الاعلان عن تنظيم حلقة نقاشية غدا الثلاثاء حول مسودة القرار المذكور بمشاركة المعنيين بهذا الشان للخروج بصيغة محددة تنظم إجراءات وعمل تلك المعارض.

وأوضح الشيخ نمر أن «التجارة» تهدف من خلال الحلقة النقاشية للوقوف على آراء المعنيين حول مسودة القرار الواقع في 22 مادة مشيرا إلى أنه تمت دعوة جميع أصحاب تراخيص تنظيم المعارض والمؤتمرات والشركات المنظمة للمعارض للمشاركة بغية إبداء ملاحظاتهم حول مسودة القرار.

وأشار إلى حرص الوزارة على الاستماع إلى كل الملاحظات حيال مسودة القرار من مجمل الجهات المعنية والأخذ بالملاحظات الجادة والقيمة بغية ضمان حسن تطبيق القرار على أرض الواقع.من جانبه أشاد المدير العام لشركة هومز العقارية الدكتور حاتم يوسف بالاجراءات واللوائح التي اقرها وزير التجارة والصناعة الوزير خالد الروضان والتي كان من شانها توعية العملاء و طمئنتهم و ذلك في الحفاظ على اموالهم و توفير المنتج الجيد في السوق مما ساهمت تلك الإجرات في سرعة التعافي الملحوظ في السوق العقاري الى حداً كبير و جعله سوق امن ذلك لما فرضته وزارة التجارة والصناعة على المنظمين الذين سيتقدمون إليها بطلب إقامة معارض للعقارات الخارجية مجموعة من الشروط الجديدة بما يتماشى مع المستجدات المحلية والعالمية.

واوضح الدكتور يوسف في تصريح صحفي ان من هذه الشروط تدقيق و فحص العقارات المعروضة داخل السوق الكويتي و التاكد من صحة إجراءات تسويقها و سلامة انتقال ملكيتها بشكل قانوني والتشديد ايضا في منح تراخيص معارض العقارات الخارجية وذلك في مسعى من الوزارة لتصحيح مسار المعارض والرغبة في جعلها اكثر فاعلية و جدوى مما ادى الى عدم الترخيص لإقامة المعارض العقارية لمدة تجاوزت سنة كاملة لإعادة تاهيل شروط منح رخص هذه الفعاليات بما ينسجم مع توجيهات اللائحة الجديدة لتنظيم إقامة المعارض العقارية و إعادة الهيكلة والتنسيق ما بين الشركات العقارية و الشركات المنظمة مع الجهات المعنية وتفعيل الدور الرقابي لتلك الجهات لترخيص واعتماد المشروعات المقدمة قبل عرضها للتسويق داخل السوق الكويت.

واشار الدكتور يوسف الى إن الجهات الرقابية بدات فعليا في تطبيق التعليمات الجديدة على الجهات المنظمة بالفعل وانها ستستمر في تطبيق اللائحة التنفيذية التي حددت بشكل واضح مسوغات منح ترخيص معارض عقارات خارجية لافتا ان هذه الخطوة تاتي في إطار الجهود الرقابية المبذولة للتصدي لاي عمليات غير قانونية يمكن ان تمرر من نافذة المعارض لاسيما بعد تنامي الشكاوى على بيع عقارات خارجية لمواطنين تبين لاحقا انها ليست بيوعاً حقيقية.

وأضاف أن لائحة تنظيم المعارض العقارية الجديدة تستهدف ضبط سوق العقار المحلية والمحافظة على اموال المواطنين الراغبين في تملك عقارات داخل أو خارج البلاد مفيدة بان المنظم الذي سيستوفي الإجراءات المطلوبة منه سيتم الترخيص له لإقامة معارض محمية قانونيا وماليا.وشدد الدكتور يوسف في هذا الصدد على ان سوق العقار في الكويت اصبح آمنا بنسبة كبيرة واصبحت الشركات العقارية العاملة في السوق تلتزم بكافة الاشتراطات والضوابط مما ادى الى تحسين الخدمات المقدمة للعملاء واصبحت علاقة الشركة بالعميل لا تنتهي بمجرد انتهاء عملية البيع بل تبدأ منذ اتمام عملية البيع حيث تكون هناك متابعة دورية من قبل الشركة لحل اي مشكله تواجهه سواء في الخدمات او اي مشكلة اخرى

واشار الى ان الشركات التي تسعى الى الإستمرارية و ترغب في الحافظ على سمعة طيبة في السوق العقاري لابد ان تعمل على تعزيز التعاون مع الجهات المعنية ممثلة في ادارة العقار في وزارة التجارة وادارة غسيل الاموال ومكافحة الارهاب لتعزيز مبدا الدورات التدريبية لموظفي العقار والتي يمكن عن طريقها رصد اي شبهات في المشاريع العقارية وتلافي اي شبهات قانونية و مالية بما يسهم في الحد من الاخطاء وحماية كافة هناك الكثير من الضمانات التي تمنحها الشركات العقارية الجادة لعملائها من اجل ضمان سلامة العلاقة التعاقدية بين الطرفين مشيرا الى ان دور الشركة تقديم كافة المواصفات عن العقار المعروض للبيع وفي نفس الوقت دور العميل ان يحرص على معاينة العقار على ارض الواقع وعدم التوقيع على اي عقد للتملك او دفع مقدم كبير او كتابة عقد يحتوي على التزامات معينة الا بعد التاكد من سلامة العقار من خلال مكتب محاماة للتاكد من صحة الوثائق والوقوف على العين المراد تملكها وخلوّها من الموانع القانونية وتماشيها مع قوانين البلد المنظمة لتملك الأجانب فيها و السؤال عن سند الملكية للارض والاوراق التي تم بموجبها الحصول على تراخيص البناء ولابد ان يكون كل ذلك موثقا من السفارة الكويتية في الدولة التي يرغب المواطن شراء العقار فيها والتاكد من موافقة ادارة العقار في وزارة التجارة على المشروع باكمله.

واكد ان سوق العقار سيظل آمنا في اطار القوانين والقرارات التي تصدر عن طريق وزارة التجارة بشكل مستمر والتي تؤدي الى مصلحة العملاء مشيرا الى ان القوانين دائما تصدر بموافقة البرلمان ولابد وان يكون هناك امتثال لها وتطبيقها على اكمل وجه كما يجب على الشركات العقارية التعاون مع الجهات المعنية من اجل تطبيق القوانين وتجنب تعريض انفسهم لوقف تراخيصهم مثلما حدث من قبل.واكد ان اي شركة ملتزمة وجادة عليها ان تطبق كافة القوانين والقرارات المعنية بتنظيم السوق العقاري مشيرا الى اللجنة الدائمة التي انشاها وزير التجارة والتي تضم في عضويتها ممثلون عن وزارات التجارة والخارجية والعدل والبلدية وإدارة غسل الاموال لها دور كبير في تنظيم سوق العقار وحماية كافة الاطراف سواء الشركات العقارية او المواطنين و ان تتحمل الجهة المنظمة للمعرض بالتضامن مع الشركات المشاركة مسؤولية مخالفة شروط وأحكام هذه اللائحة وما يترتب على ذلك من أضرار تتعلق بسلامة وصحة المستندات والوثائق الصادر بشانها العقارات والمشروعات التي يتم عرضها .من جانبها قالت المدير التنفيذي لشركة هومز العقارية المهندسة منال رسلان ان سوق العقارات الخارجية داخل الكويت يتجه نحو العقارات بتركيا والدول الأوروبية وهذا ما حرصت شركة هومز على توفيره للعملاء حيث لدينا العديد من العقارات داخل دولة تركيا بمعظم مدنها اسطنبول وبورصة وطرابزون وكذلك لدينا عقارات باسبانيا كدولة أوروبية بمدن فالنسيا ومارباييا وملجا واضافت رسلان ان اكثر العملاء الكويتيين يتجهون الان بالاضافة الى هذه الدول الى مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة وهذا ما حرصت شركتنا على توفيره للعملاء حيث لدينا في مكة شقق تملك لمدة تسع وتسعون عاما داخل المنطقة المركزية لحدود الحرم اما المدينة المنورة فلدينا كومباوند كامل الخدمات من حراسة وأمن وباركينج في منطقة سلطانة وهي من اقرب المناطق للحرم النبوي وهي من المناطق الحيوية بالمدينة ونحن بهذا نسعى لتوفير جميع رغبات العملاء

الشيخ نمر الصباح

دعوة جميع أصحاب تراخيص تنظيم المعارض والمؤتمرات والشركات المنظمة لها للمشاركة في حلقة نقاشية حول مسودة القرار

يوسف: إجراءات ولوائح وزارة التجارة ساهمت في سرعة تعافي سوق العقار بالكويت وجعلته آمنا

رسلان: الكويتيون يقبلون على شراء العقارات في تركيا وأوروبا ومكة والمدينة

«الدولي» يرعى «صنع في الكويت 2» دعماً للمنتج الكويتي والمشروعات الشبابية

«الدولي» يرعى «صنع في الكويت 2»

انطلاقاً من برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية، قدم بنك الكويت الدولي دعمه ورعايته لمعرض "صنع في الكويت 2"، والذي اقيم مؤخرا واستمر لمدة 3 أيام في مجمع الأفنيوز، بمشاركة مجموعة من الشباب الكويتي الموهوب من أصحاب المشروعات الشبابية الصغيرة والمتوسطة والصناعات الوطنية.

وبهذه المناسبة، صرح مدير وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، نواف ناجيا: "ان رعاية الدولي لمعرض "صنع في الكويت" بنسخته الثانية تاتي من منطلق كونه داعم أساسي للتنمية والبرامج المتعلقة بها، وكل ما يتعلق بالشباب والمشروعات الشبابية الصغيرة والمتوسطة والمنتج الكويتي، وذلك حرصاً منه على تشجيع الصناعة المحلية الوطنية مما ينعكس إيجابا على الواقع الاقتصادي للبلاد والتنمية المنشودة."

واشار ناجيا إلى ان الدولي ان "صنع في الكويت" يعتبر إضافة حقيقية لمسيرة التكامل الصناعي في البلاد، وهو يعطي انطباعا إيجابيا حول اهمية المنتج المحلي، والتوجه نحوه كبديل للمنتجات الأخرى، لاسيما انه يتمتع بجودة عالية وسمعة رائدة في كافة المجالات، ويرقى للمنافسة في السعر والجودة مما يؤثر إيجابيا على واقع العرض والطلب والشراء.

ومن الجدير بالذكر ان رعاية بنك الكويت الدولي لمعرض "صنع في الكويت 2" تندرج ضمن إطار برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية الذي يسعى لدعم والمشاركة في مختلف الفعاليات الشبابية والوطنية التي تعود بالنفع على المجتمع الكويتي وشبابه الطموح.

«نزع الملكية»: 2.07 مليون دينار قيمة المعاملات المنجزة في مارس الماضي

أعلنت إدارة نزع الملكية للمنفعة العامة الكويتية أمس الاحد أن إجمالي قيمة المعاملات التي أنجزتها خلال شهر مارس الماضي بلغت نحو 2ر07 مليون دينار كويتي (نحو 8ر6 مليون دولار أمريكي).

وقال مدير الإدارة فهد الشعلة في تصريح صحفي إن (نزع الملكية) أصدرت التقرير الإحصائي لشهر مارس المنصرم متضمنا المعاملات الصادرة والواردة إضافة إلى إصدار كتاب تحديد لعقارات مستملكة.

وأضاف أن إجمالي المعاملات الصادرة والواردة التي أنجزتها الإدارة خلال مارس الماضي بلغ 1723 معاملة في حين بلغ عدد الشهادات الصادرة للأفراد والمؤسسات 1493 شهادة و125 كتابا صادرا للوزارات والجهات الحكومية. وتهدف الإدارة إلى نزع ملكية العقارات والأراضي والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة بناء على قرارات صادرة عن مجلسي الوزراء والبلدي وتحديد المخصصات المالية للتعويضات المقررة.

«الاتحاد للطيران» تخفض 195 ألف طن من انبعاثاتها الكربونية خلال 2017

الاتحاد للطيران تسعى للحفاظ على البيئة

نجحت الاتحاد للطيران في خفض 195 الف طن من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في عام 2017 وذلك بفضل مجموعة واسعة من مبادرات خفض الوقود على امتداد شبكتها.

وفي اعقاب تطبيق عدد من التحسينات التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، نجحت الاتحاد للطيران في تقليل كمية الوقود المستهلكة من طائراتها باكثر من 62 الف طن من الوقود. وتمثل النتيجة تحسنا بنسبة 3.3 في المائة عن العام الماضي وتعادل 850 رحلة بين ابوظبي ولندن.

وعلى سبيل المثال، ادت تعديلات خطة الرحلات على امتداد شبكة الوجهات إلى خفض حوالي 900 ساعة طيران، ما أسفر عن توفير 5400 طن من الوقود وخفض حوالي 17 الف طن من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون.

وفي العام الماضي، قامت الاتحاد للطيران بإخراج العديد من الطائرات القديمة من الخدمة وإحلال طائرات من طراز بوينغ 787 محلها، التي تعتبر واحدة من أشهر الطائرات التجارية ترشيدا للوقود وذلك بسبب الهيكل المركب خفيف الوزن. وفي الوقت الحالي، تمتلك الاتحاد للطيران 19 طائرة بوينغ 787 في اسطولها القوي الذي يضم 115 طائرة مسافرين وشحن، والذي يعتبر واحدا من أحدث الأساطيل في العالم، بمتوسط عمري يصل إلى 5.4 سنوات. وبهذه المناسبة، افاد ريتشارد هيل، رئيس شؤون العمليات التشغيلية في الاتحاد للطيران: "كان عام 2017 جيدا على مستوى كفاءة الوقود، وأسهم الجمع بين إخراج عدد من الطائرات الأقل حداثة من الخدمة وزيادة نسبة طائرات بوينغ 787 وتعزيز مسارات الرحلات، مع عدد من المبادرات الأخرى، في إحداث تحسين ملحوظ في استهلاك الوقود والانبعاثات الكربونية الخاصة بنا."

كما قامت الاتحاد للطيران أيضا بتعزيز تعاونها مع مزودي خدمات المراقبة الجوية في كثير من المطارات الكبرى التي تعمل بها، ولا سيما في مطار ابوظبي بهدف تحسين كفاءة الكثير من عمليات الهبوط والاقتراب. ويعتبر الاقتراب مع الانخفاض المستمر افضل طريقة للاقتراب عند الهبوط من حيث كفاءة الوقود حيث تقوم الطائرة بالهبوط تدريجيا بدلا من اسلوب الهبوط المنحدر. وبفضل الزيادة في عدد عمليات الاقتراب مع الانخفاض المستمر خلال عام 2017، تم توفير حوالي 980 طن وقود على مدار العام.

ومن خلال الجمع بين مشروعات توفير الوقود مع تحسين العمليات التشغيلية، فقد تحسنت الكفاءة لكل كيلومتر لكل مسافر بحوالي 36 في المائة على بعض وجهات الاتحاد للطيران.

وقال أحمد القبيسي، نائب أول للرئيس للعلاقات الحكومية والشؤون الدولية في مجموعة الاتحاد للطيران: "نحن نولي اهمية كبيرة للاستدامة ونبحث دائما عن فرص جديدة لتقليل بصمتنا الكربونية. ونفخر للغاية بالتحسين على مدار العام الذي لم تستفد منه الاتحاد للطيران فقط على صعيد الوفورات في تكاليف الوقود، بل البيئة على مستوى اكبر، تمثل هذه النتيجة شهادة على التعاون القوي بين الفرق على مستوى اعمالنا والعلاقات الوثيقة مع ابرز الشركاء المحليين والدوليين في ابوظبي وعلى امتداد شبكة وجهاتنا." تمتلك الاتحاد للطيران برنامجاً شاملاً للتفكير الإبداعي والمخصص للاستدامة وخفض الكربون، والذي يتم تحسينه من خلال عمليات التحسين التشغيلي المستمرة إلى جانب المشروعات طويلة المدى مثل تطوير الوقود الحيوي، وتمثل المنشاة التجريبية للوقود الحيوي، التي تتخذ من مدينة مصدر في ابوظبي مقراً لها، المشروع الأكبر لاتحاد ابحاث الطاقة الحيوية المستدامة الذي يقوده معهد مصدر وتدعمه الاتحاد للطيران، وبوينغ، وادنوك للتكرير، وسفران، وجنرال إلكتريك، وباور ريسورسيز.